مدينة سيارات بالقنيطرة وتساؤلات عن غيابها عن ملتقى الاستثمار القادم

القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة همام دبيات الرغبة الكبيرة في تنشيط الواقع الاستثماري والذي يتطلب مزيداً من الجهد من الجهات المعنية.

وأشار دبيات خلال اجتماع المجلس الاستشاري للاستثمار والجهات المعنية بالقنيطرة إلى وجود معوقات لإنجاز الأهداف الاستثمارية والمحافظة على الاستعداد لتذليل كل الصعوبات التي تعوق الاستثمار، لافتاً إلى وجود رؤية لتطوير القاعدة القانونية الناظمة للاستثمار والمطلوب إنجازه على أرض الواقع في المنطقة الصناعية بالحلس لإعطاء شعور لدى المكتتبين على أن الاستثمار على السكة الصحيحة، واستغرب أعضاء المجلس الاستشاري عدم إدراج القنيطرة ضمن ملتقى الاستثمار الذي سينعقد بطرطوس واتهم أحد الأعضاء مديرية السياحة بالتقصير بعرض استثمارات المحافظة وعدم تقديم ملف متكامل وبعكس المحافظات المشاركة وخاصة في ظل وجود استثمارات واعدة والمشاركة بملتقى الاستثمار سيكون من أجل الحضور.

وطالب المستثمرين والمكتتبين على مقاسم المنطقة الصناعية بضرورة الإسراع بالتوسعة نظراً للإقبال الملحوظ على المقاسم الحرفية والكيميائية والغذائية وضرورة إقامة مقاسم لمعارض السيارات بعد حظرها من المدينة، وعرض أحد المستثمرين قضية المشروع الذي قام بتنفيذه في قرية ايوبا وهو عبارة عن مزرعة لتسمين العجول حيث تم بناء ١٠٠٠ م٢ ولكن تم حرمانه من مصدر مائي ومنعه من حفر بئر والاعتماد على الصهاريج، مبدياً استعداده لإقامة معمل لصناديق الفلين في حال تم منحه موافقة على حفر البئر لزوم المنشأة والمعمل.

وأوضح مدير المنطقة الصناعية بالحلس رضوان عامر أن التوسعة بالمنطقة وخاصة المقاسم الحرفية والكيميائية كانت تجاوباً مع مطالب الصناعيين ووزارة الإدارة المحلية التي وافقت على تنظيم المخطط التنظيمي ودراسته للتوسعة والموافقة على تقديم مبلغ وقدره ١٠ ملايين والموافقة على التعاقد مع مكتب هندسي للقيام بالدراسة وذلك سيستغرق نحو ثلاثة أشهر، منوهاً بلحظ إقامة منطقة لإقامة معارض للسيارات ضمن المنطقة الصناعية بالحلس بعد الإقبال من قبل التجار لكون القنيطرة من أقرب المحافظات إلى العاصمة وبعد قرار حظرها بدمشق، مبيناً أن القرار الناظم لإحداث المناطق الصناعية يتطلب الاكتتاب على أكثر من ٦٠٪ من المقاسم وفي القنيطرة أكثر من هذه النسبة وخلال شهر سيتم تخصيص جميع المكتتبين على المقاسم الحرفية والكيميائية والغذائية للمباشرة بأعمال الترخيص الإداري والصناعي، مشيراً إلى أن التراخيص تأخذ نحو ستة أشهر وعندها ستكون البنى التحتية من طرق وصرف صحي تم تنفيذها توازياً مع استصدار التراخيص اللازمة للمباشرة بالعمل، واعتباراً من بداية كانون الأول على جميع المكتتبين تسديد ثلث قيمة المقسم المخصص به.

بعد ٤ أشهر على تعديل نظام ضابطة البناء في طرطوس

إيرادات مجلس المدينة بلغت ٣٥٠ مليون ليرة وتوقعات بزيادة الأبنية بنسبة ٢٥ بالمئة

طرطوس- الوطن

التشجيع على الاستثمار لتحريك عجلة الاقتصاد واجب على الجهات العامة وربما قرار قد يبدو بسيطاً ولا يحتاج لكثير من الجهد والتواقيع الملونة لكنه على الأرض ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهناك مثالان ناصعان على مثل هذه الحالات وهو القرار رقم ٩٥٧/ق والقرار ٩٥٨/ق الصادران بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣ الخاصان بتعديل نظام ضابطة البناء بطرطوس واللذين تناولتهما «الوطن» قبل وبعد صدورهما والآن وبعد نحو أربعة أشهر على صدورهما ما الذي حدث وهل تأثرت الحركة العمرانية في هذه المدينة بهما؟ وكيف كانت الواردات المالية للمدينة التي تشكو الفقر وتطالب بالإعانات بشكل مستمر؟

رئيس فرع نقابة مقاولي الإنشاءات بطرطوس صالح محمد أكد لـ«الوطن» أن هذه التعديلات إيجابية ومحفزة لجهة الارتفاع الشاقولي الأكثر أهمية في طرطوس نظراً لقلة الأراضي المخصصة للبناء في محافظة زراعية أصلاً متوقعاً أن يزداد عدد الأبنية في طرطوس بواقع ٢٥ بالمئة تقريباً من دون أي كلف تذكر على البنى التحتية القائمة مطالباً بالاهتمام والعمل على تحفيز المستثمرين لإقامة مرائب طابقية في الأبنية المشادة حديثاً عبر السماح بطوابق إضافية لتخفيف ازدحام السيارات في شوارع طرطوس.

بدوره أكد مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن لـ«الوطن» أنه كان لهذين القرارين تداعيات اجتماعية واقتصادية مهمة حيث تم ترخيص نحو ٥٠ ألف متر مربع بواقع نحو ٣٣٠ شقة و٧ آلاف متر مربع تجاري بواقع ٣٣٠ محلاً ومكتباً تجارياً مبيناً أن هذه الحركة العمرانية التي شهدتها المدينة حركت عجلة الاقتصاد وتجارة مواد البناء وشغلت المئات من طالبي العمل في مختلف المهن وربما ستساهم لاحقاً في تخفيض أسعار المنازل المرتفعة جداً تحقيقاً لقانون العرض والطلب.

وحول الإيرادات التي حققها مجلس المدينة أوضح حسن أن إيرادات المدينة المالية جراء هذا التعديل وصلت إلى نحو ٣٥٠ مليون ليرة في أربعة أشهر فقط.

يذكر أن القرار ٩٥٧/ق يتضمن تعديلات على نظام ضابطة البناء في المدينة شملت زيادة عامل الاستثمار ضمن اشتراطات محددة ما سمح بالترخيص للأبنية البرجية التي يستطيع الزائر رؤيتها في شوارع طرطوس ومنها البرج الأعلى في بلدنا والسؤال هنا كم عدد المشاريع المتوقفة التي تنتظر قراراً إدارياً كي تنطلق من جديد؟ ترى ألا تحتاج مرحلة إعادة الإعمار إلى مثل هذه القرارات؟

٢٧ جمعية تقدم مختلف الإعانات الإغاثية

٨٦ ألف استضافتهم الحسكة ١٤ ألف منهم في مراكز إيواء والبقية لدى الأسر والأقارب

راما محمد

كشف مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة الحسكة عصام الحسين عن انخفاض أعداد النازحين من أرياف المحافظة نتيجة العدوان التركي إلى ٨٦ ألف شخص.

وأوضح الحسين في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه عند بدء العدوان وصل العدد إلى ١٩٦ ألف شخص، لكن مع تحرير الجيش السوري لبعض المناطق وتأمينها بدأت حركة العودة إلى بعض القرى ما أدى إلى تراجع أعداد النازحين.

وأكد الحسين عدم وجود أي حاجة لإنشاء مخيمات، موضحاً أن الأسر تعود بشكل مباشر إلى القرى بعد تحريرها، متوقعاً عودة جميع الأهالي خلال الأيام القليلة القادمة، مبيناً أن الأسر عادت لمنازلها في كل من الدرباسية وعامودا والقامشلي والمالكية والقحطانية، مضيفاً: بعد عودة الأهالي جرى توزيع مفروشات ومصابيح وألبسة شتوية وتركيب خزانات، إلى جانب توزيع مياه معدنية وسلال غذائية وخبز ووجبات جاهزة وسلال نظافة.

ولفت مدير الشؤون الاجتماعية إلى أن بعض المناطق في المحافظة شهدت نزوحاً كارثياً بسبب العدوان المباشر ومناطق أخرى شهدت نزوحاً احترازياً بسبب الخوف، مشيراً إلى التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتقديم التسهيلات كافة في موضوع العمل الإغاثي في المحافظة إلى جانب توجيه المحافظ لتشكيل فرق طوارئ إغاثية لاستقبال الأسر النازحة.

وأشار الحسين إلى توجيه وزارة الشؤون الاجتماعية الجمعيات كافة للاستعداد لاستقبال النازحين، إضافة إلى تجهيز مراكز الإيواء، إذ جرى استخدام المدارس مراكز إيواء ووصل عددها إلى ٦٩ مركزاً تقيم فيها حالياً ٣١٣٧ عائلة أي ١٤٤٠١ شخص، موضحاً أن بقية النازحين موجودون لدى المجتمع المضيف أي إن الأسر أقامت كضيوف في منازل أسر أخرى بسبب القرابة أو غير ذلك، مؤكداً أن بعض المنازل أصبحت تحوي ٣ أو ٤ أسر مضيفاً: جرى التوجه أيضاً نحو الأسر الموجودة لدى المجتمع المضيف، إذ جرى توزيع المحافظة جغرافياً إلى قطاعات جغرافية معينة.

وأكد الحسين أنه جرى التوجه لأي أسرة نازحة بغض النظر عن مكان وجودها، إذ يجري توجيه الجمعية المتخصصة بالقطاع الجغرافي الذي ضمنه الأسرة لتقديم الإغاثة لها والوقوف على كل احتياجاتها بشكل ميداني، موضحاً أنه لم يجر إحداث أي مراكز ثابتة بل مراكز جوالة للتوزيع في الأحياء.

وأشار الحسين إلى وجود توجه نحو موضوع تلبية احتياجات ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء ولدى المجتمع المضيف، مبيناً أنه يجري حالياً حصر الاحتياجات تمهيداً لتوزيع المواد.

وبيّن الحسين أن عدد الجمعيات في المحافظة التي عملت في المجال الإغاثي خلال الفترة الأخيرة وصل إلى ٢٧ جمعية بين جمعيات وهيئات دينية وفرع الهلال الأحمر السوري، مشيراً إلى أن عمل الهلال لم يقتصر على الدور الإغاثي بل تضمن الوقوف على موضوع الكهرباء والمياه.

وفي سياق آخر، كشف مدير الشؤون الاجتماعية عن استلام طفلة مجهولة نسب منذ أيام جرى تحويلها إلى جمعية متخصصة أصولاً للتكفل بهذه الحالة، مشيراً إلى وجود فرق لحماية الطفولة تعمل حالياً ضمن مراكز الإيواء إضافة إلى فرق حماية اليافعين والأمهات وفرق مكافحة التسول التي تعمل بالتعاون مع وزارة الداخلية، مضيفاً: آثار الحرب كبيرة وسنحاول عدم ادخار أي جهد في هذه البرامج، وبالنسبة لمديرية الشؤون هذه البرامج في غاية الأهمية ليكون هناك ثقافة اجتماعية واعية.

تواطؤ بين المؤجر والمستأجر في جرمانا

عقود الإيجار تتراوح بين ٥٠٠ و٥٠٠٠ ل.س فقط بينما الإيجارات الفعلية تتجاوز ١٠٠ ألف ل.س

عبد المنعم مسعود

كشفت مديرة مركز خدمة المواطن بجرمانا سمر الخطيب أبو فخر أن عدد عقود الإيجار للسكني والتجاري التي نظمها المركز منذ بدء تقديم هذه الخدمة في منتصف الشهر الحالي وصل إلى ٥٠٠ عقد إيجار مشيرة إلى أن مركز خدمة المواطن في بلدية جرمانا المركز الوحيد في ريف دمشق الذي يقدم هذه الخدمة.

وأشارت أبو فخر في حديث لـ«الوطن» أن القيمة المالية التي يضعها طرفا عقد الإيجار كقيمة إيجارية للفترة المتفق عليها بينهما تتراوح في أغلب العقود بين ٥٠٠ ليرة و٥ آلاف على حين إنه من النادر أن يقوم الطرفان بتوثيق القيمة الفعلية المتفق عليها بينهما مبينة أنه خلال فترة الخمسة عشر يوماً التي فعلت فيها الخدمة في المركز لم يتم توثيق سوى عقد واحد قيمته الإيجارية تجاوزت ٧٠ ألفاً وبعض العقود التي بلغت قيمها بين ١٠ آلاف و٥٠ ألفاً.

وأضافت الخطيب أبو فخر إنه لا يوجد للمركز سلطة بهذا الشأن فالقاعدة القانونية «العقد شريعة المتعاقدين» هي ما يحكم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتالياً مما يتفقان على تدوينه في العقد من قيمة إيجارية أو شروط خاصة.

وحول الاختلاف بين ما يمكن أن يدفعه طرفا العلاقة من ضرائب ورسوم على المبالغ التي تدون في عقد الإيجار أوضحت الخطيب أبو فخر أن المبالغ ليست كبيرة ولاتكاد تذكر في بعض العقود فتدوين مبلغ ٤٥ ألفاً قيمة إيجار منزل لثلاثة أشهر تصل إلى ٨ آلاف ليرة ضرائب ورسوم على حين أن تدوين مبلغ ألف ليرة لنفس المدة الزمنية لا يتجاوز ٤٢٠٠ ليرة، لكن الضرائب والرسوم قد ترتفع إذا زادت المدة الزمنية لعقد الإيجار فعقد لسنتين بقيمة إيجارية شهرية ٧٠ ألفاً تبلغ ضرائبه ورسومه ٢٠ ألفاً.

ووفقاً للخطيب أبو فخر فإن طرفي العلاقة الإيجارية مسؤولان عن تقديم جميع الوثائق اللازمة لعقد الإيجار سواء باستخراجها من داخل المركز مثل البيان العائلي أو بجلبها من بقية الدوائر الحكومية كبراءة الذمة من البلدية وآخر فاتورة كهرباء وإثبات الملكية وموافقة الجهة المختصة مبينة أن المركز يقوم بعد كل ذلك بتوثيق عقد الإيجار إلكترونياً وورقياً وتزويد أصحاب العلاقة بنسخة مختومة من المركز وذلك إضافة إلى استحصال الضرائب والرسوم.

وأوضحت الخطيب أبو فخر أن سبب الازدحام على المركز يعود لكثافة السكان في المدينة مؤكدة أن عدد المراجعين يومياً يتجاوز ٥٠٠ مراجع وأن عدد الخدمات التي يقدمها المركز وسطياً كل شهر يتجاوز ١١ ألف وثيقة ما بين إخراج قيد فردي وبيان عائلي وسجل عدلي وغير موظف وعقد إيجار إضافة إلى خدمة السجل العقاري والتي تتضمن إخراج قيد عقاري أو بيان مساحة أو بيان ملكية مشيرة إلى أن هذه الخدمات الثلاث تستغرق وقتاً يتراوح بين أربعة إلى خمسة أيام لأن صاحبها يحتاج إلى تقديم طلب، مضيفة: ومن ثم يتم تجميع الطلبات وإرسالها بالفاكس إلى مصلحة السجل العقاري التي تقوم بالمطلوب وترسله لنا ونحن بدورنا نسلمه لصاحب العلاقة بعد أن نكون استوفينا منه ثمن الخدمة.

وكشفت أن المركز يستحصل وسطياً كل شهر مبلغاً يصل إلى ٥ ملايين وخمسمئة ألف عبر دفع المراجع لقيمة الخدمة في كوة المصرف العقاري بحساب خاص بالمركز ويقوم المركز بتوزيع حصة كل جهة من الجهات الحكومية وتحويلها لها كل شهرين وأن حصة المركز التابع لمجلس المدينة تصل إلى اكثر من مليوني ليرة شهرياً.

ووفقاً للخطيب أبو فخر المركز يعمل على تفعيل البصمة الإلكترونية موضحة أن عدد العاملين في المركز يصل إلى ٢٥ موظفاً ومشيرة إلى إمكانية تقديم خدمات أخرى مثل الرخص الإدارية لكن ذلك قد يحتاج توسيعاً للمركز خصوصاً في ظل ضغط المراجعين.

سيارات بلوحات مسروقة ومزورة في السويداء

رئيس فرع المرور لـ«الوطن»: ليست ظاهرة وحجزنا ٢٤ سيارة بلوحات مزورة

السويداء-عبير صيموعة

انتشار السيارات المخالفة في السويداء ذات اللوحات المخالفة أو اللوحات المزورة أو حتى المشوهة بات واقعاً مفروضاً وخاصة في القرى والريف، هذا ما أكده مصدر مختص في المحافظة في احد الاجتماعات الرسمية، حيث كشف عن وجود آلاف السيارات على ساحة المحافظة ذات لوحات مخالفة أو التي لا تمتلك لوحات أو قيوداً أو تسير بلوحات مشوهة.

وأكد المصدر أن جميعها بحاجة إلى معالجة لوضعها من قبل الجهات المعنية وفقاً للأنظمة والقوانين، مشيراً إلى أن أغلبها مسروقة ويتم استخدامها من قبل الخارجين على القانون في ارتكاب جرائم الخطف والقتل والسلب والتهريب التي تعاني منها السويداء.

وأشار العديد من الأهالي إلى ضرورة متابعة تلك السيارات وحجزها وإخراجها من الشوارع للحد من الأعمال غير القانونية من جهة وللتخفيف عن الشوارع التي تشهد ازدحاماً واكتظاظاً منقطع النظير وخاصة في المدينة في ظل غياب النقل الداخلي وعدم وجود أي جسور أو شوارع عريضة وتعثر وتوقف عدد من المشاريع الطرقية بالمحافظة وغياب أي حلول مرورية والتأخر في تنفيذ عدد من العقد المرورية في المدينة إلى جانب الإشغالات والتجاوزات على الطريق من أكشاك وبسطات وسيارات مركونة على جانبيها.

وما زاد الطين بلة التزايد الكبير لعدد السيارات في السويداء وخاصة السيارات العمومية التي وصل عدد المسجل منها لدى مديرية نقل السويداء إلى / ٣٣٠٧ / ناهيك عن آلاف السيارات التي تحمل لوحات من خارج المحافظة.

بدوره أكد مدير النقل في السويداء موريس السيقلة أن مديرية النقل تقوم بمتابعة السيارات المسجلة لديها ولا علم لديها حول السيارات غير المسجلة وغير النظامية على ساحة المحافظة لأنها من اختصاص الجهات المعنية في المحافظة، لافتاً إلى أن عدد المركبات المسجلة في مديرية النقل بالمحافظة وصل إلى / ٦٣٣٩٣ / مركبة وبزيادة قدرها / ١٠٥٤٨ / مركبة عن عدد المركبات المسجلة في السويداء في منتصف عام ٢٠١١ أي مع بداية سنوات الحرب والذي بلغ حينها / ٥٢٨٤٥ / مركبة.

بدوره رئيس فرع المرور في السويداء العقيد جمال سعيد أكد لـ«الوطن» أن الأرقام المصرح بها غير صحيحة حيث يجري رصد ومتابعة جميع السيارات على ساحة المدينة من قبل الفرع في السويداء وتم بالفعل حجز ٢٤ سيارة تحمل لوحات مزورة أو من دون لوحات أو من التي ثبتت سرقتها، أما ما يتعلق بتلك السيارات الموجودة في قرى وأرياف المحافظة فإن مديريات النواحي والمناطق هي الجهة المعنية في متابعتها ومن جهة الازدياد الكبير في أعداد السيارات في المدينة إنما يعود إلى عدم إمكانية إجراء أي توسعات على الشوارع الرئيسية وعدم وجود مرائب عامة أو خاصة تكفي لاحتواء العدد الكبير من السيارات وركن أصحاب المحال لسياراتهم أمامها، بالإضافة إلى الإشغالات والتعديات على الطرق من بعض المحال والأكشاك والبسطات ووجود مواقف خطوط نقل وسيارات أجرة في أكثر من مكان وعلى أكثر من رتل ولاسيما على الشارع المحوري.